

قطاع الأثاث

وقيمته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر



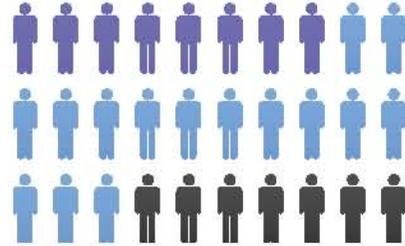
قطاع الأثاث يعتبر من أهم القطاعات الصناعية في مصر

من إجمالي العمالة الصناعية



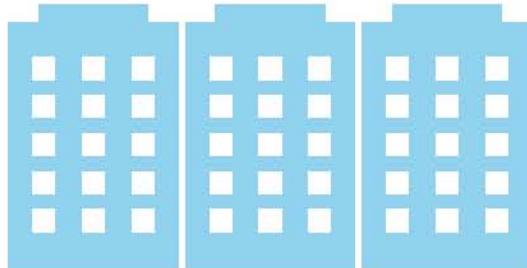
يضم قطاع الأثاث والقطاعات المغذية الآلاف من المصانع والورش في مختلف أنحاء الجمهورية بعمالة تعادل ١٣٪ من إجمالي العمالة الصناعية في مصر وعدد عمالة يتعدى المليون عامل، منهم ٤٣٠ ألف عمالة مباشرة في أكثر من ١٢٠ ألف منشأة صناعية وتجارية، والباقي عمالة غير مباشرة في الصناعات المغذية والمكملة.

٤٣٠ ألف عمالة مباشرة



والقطاع قائم بشكل أساسي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر تقريبا ٨٥٪-٩٠٪ من هيكل المنشآت العاملة في صناعة الأثاث في مصر، ويوجد نسبة كبيرة من تلك المنشآت غير مدرجة في الاقتصاد الرسمي وهذا ينعكس على كافة الأرقام الخاصة بالصناعة.*

١٢٠ ألف منشأة صناعية وتجارية



وتعد مدينة دمياط من أهم مراكز ومعامل صناعة الأثاث في مصر، حيث تشير التقديرات إلى أن دمياط تنتج ما يقرب من ٣٦٪ من إنتاج الأثاث بمصر ويبلغ الإنتاج الإجمالي السنوي ٢٧٥ ألف حجرة ما بين (نوم وسفرة وصالون وانتره) فضلاً عن إنتاج المطابخ والكراسي.

المصدر: المجلس التصديري للأثاث
*المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحسب تعريف البنك المركزي هي المنشآت التي يقل حجم أعمالها عن 100 مليون حبة وحجم عمالتها عن 200 فرد
*تقدر عمالة قطاع الأثاث بـ 13% من العمالة الصناعية إذا لم يتم احتساب العمالة بقطاع البتروكيماويات

حجم السوق المحلي بالمليار دولار

ارتفع الإنتاج المحلي بنسبة 21% من 2010 إلى 2015، كما ارتفعت الصادرات خلال نفس الفترة أدى نمو إنتاج الأثاث و وارداته في نمو السوق المحلي إلى حوالي 2.8 مليار دولار في 2015، محققا معدل نمو سنوي مركب 4.1% خلال الفترة من 2010 إلى 2015 باحتساب نفس معدل النمو المركب، والذي يعد توقع متواضع جدا باعتبار الاضطرابات التي مرت بها مصر من 2011-2014، سيصل حجم سوق الأثاث في مصر إلى أكثر من 3.5 مليار دولار في 2020.



حجم السوق = الإنتاج + الواردات - الصادرات

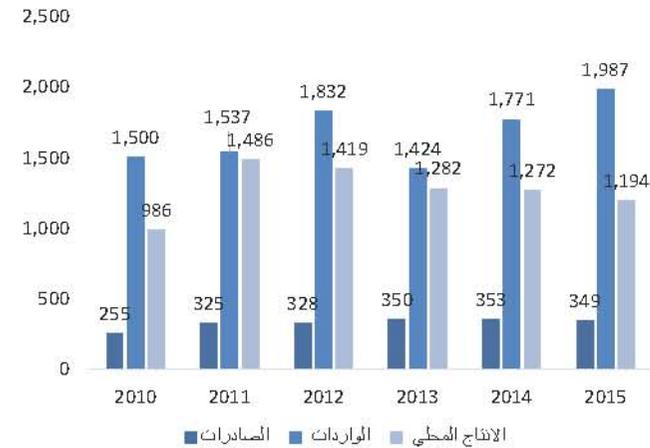
* يزيد معدل النمو المركب من 4.1% إلى 9% إذا تم احتساب الأرقام بالجنينة المصري، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الجنينة على مرحلتين 2010-2004 و 2011-2016

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، Trade Map

الأثاث في مصر بالمليون دولار

نمت صادرات القطاع من 255 مليون دولار في 2010 إلى 349 مليون دولار في 2015 بزيادة نسبتها 37%، كما زادت عدد الشركات المصدرة بشكل منتظم من 50 إلى 855 شركة خلال عشر سنوات من 2004 إلى 2014 والجدير بالذكر أن نسبة الزيادة في صادرات الأثاث في خلال نفس الفترة زادت حوالي 78% بدأت ب45 مليون دولار فقط في 2004. و ترجع اسباب الزيادة للآتي:

- الزيادة الكبيرة في حجم الصادرات المصرية من الأثاث نتيجة زيادة الطلب من العالم العربي، وخاصة السعودية والإمارات وقطر والعراق.
- مساندة الدولة من خلال برامج صندوق تنمية الصادرات المصرية وخاصة خلال الفترة من 2006 إلى 2010



- ارقام الواردات المبينة بالشكل تتضمن واردات الاخشاب و ليس الأثاث فقط، و ذلك يدل علي حجم الصناعة و التي تشكل الخامة نسبة أقل من 40% من المنتج النهائي.
- حجم الواردات من الأثاث فقط تشكل 252 مليون دولار و ان كان هذا الرقم غير واقعي نظرا للتلاعب الكبير الذي يتم في الاسعار في الفواتير التي تدخل بها للبلاد للتهرب الجمركي.

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

سعر الصرف:

Year	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Rate	5.66	5.95	6.15	6.89	7.2	7.75

أهمية وقيمة قطاع الأثاث للإقتصاد المصرى

الأثاث من الصناعات العريقة في مصر



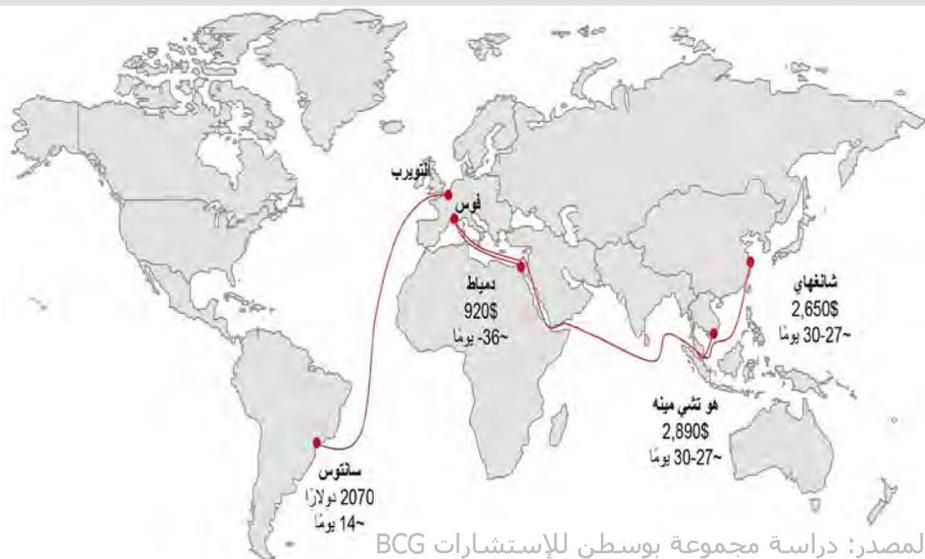
تعتبر صناعة الأثاث من أعرق الصناعات في مصر حيث توجد مراكز وتجمعات صناعية في جميع محافظات مصر. فتعتبر مدينة دمياط من أهم مراكز الصناعات الخشبية في مصر. كما انه يوجد تجمعات صناعية كبيرة أخرى على سبيل المثال وليس الحصر الاسكندرية ومدينة العاشر من رمضان بالشرقية والعبور بالقليوبية ومدينة بدر بالقاهرة وأبو رواش و 6 أكتوبر بالجيزة.

بالإضافة إلى تجمعات صناعية أخرى أصغر في كل من المنيا وأسيوط وسوهاج والغربية وغيرها.

تتميز صناعة الأثاث في مصر بالتنوع كالأثاث الكلاسيكي والأثاث التعاقدى للمشروعات (فنادق، منتجعات، مباني إدارية وتعليمية وخلافه) والمنتجات العريقة. ويعتبر غياب المنافسة من دول الشرق الأوسط (عدا تركيا) و أفريقيا من النقاط القوية لقطاع الأثاث المصري كما هو موضح بالخريطة

مصر تمتلك كل المقومات أن تصبح مركز إقليمي ودولي للأثاث

انخفاض تكاليف الشحن من مصر للأسواق المستهدفة بنسب تتراوح 55% عن 70% عن المنافسين، كما تنخفض مدة الشحن بحوالي ثلاثة أسابيع



حققت صادرات الأثاث المصرية أكبر معدل نمو في العالم من 2003-2013



يتميز قطاع الأثاث بوفرة العمالة المدربة والرخيصة نسبياً بالمقارنة مع الدول المنافسة مثل تركيا والصين

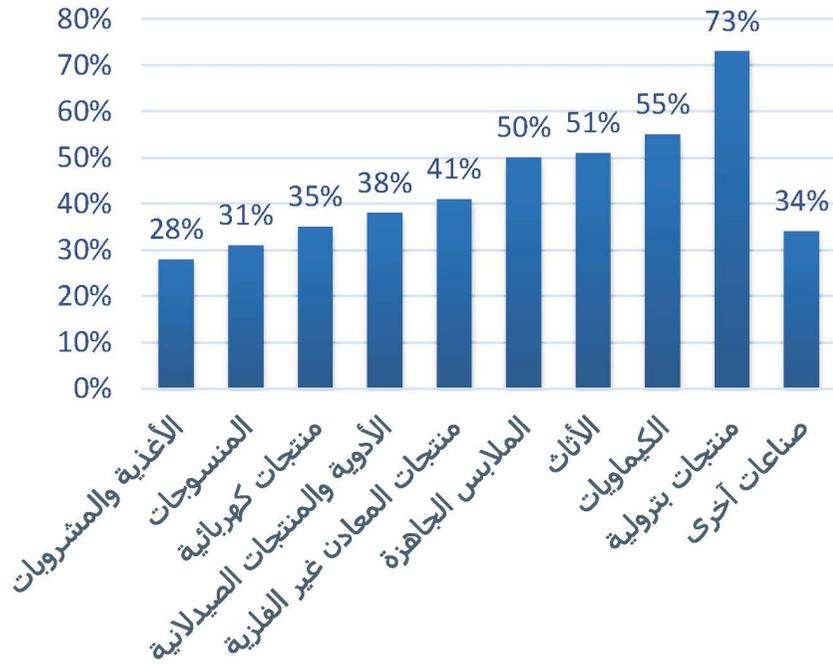


مصر عضو في 8 إتفاقيات تجارية تمنح المنتجات المصرية معاملة تفضيلية للوصول لأكثر من مليار مستهلك. فضلاً عن عدد من الإتفاقيات التي لم تدخل حيز التنفيذ

أهم الاتفاقيات التجارية	عدد الدول الأعضاء	عدد المستهلكين
الكويسا	19	30 مليون
شراكة الإتحاد الأوروبي	28	500 مليون
اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية	4	14 مليون
أغادير	4	50 مليون
تركيا	2	77 مليون
QIZ - الكويز	3	324 مليون
الاتفاق الثلاثي للتجارة الحرة	26	620 مليون
جافتا- اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى	17	400 مليون

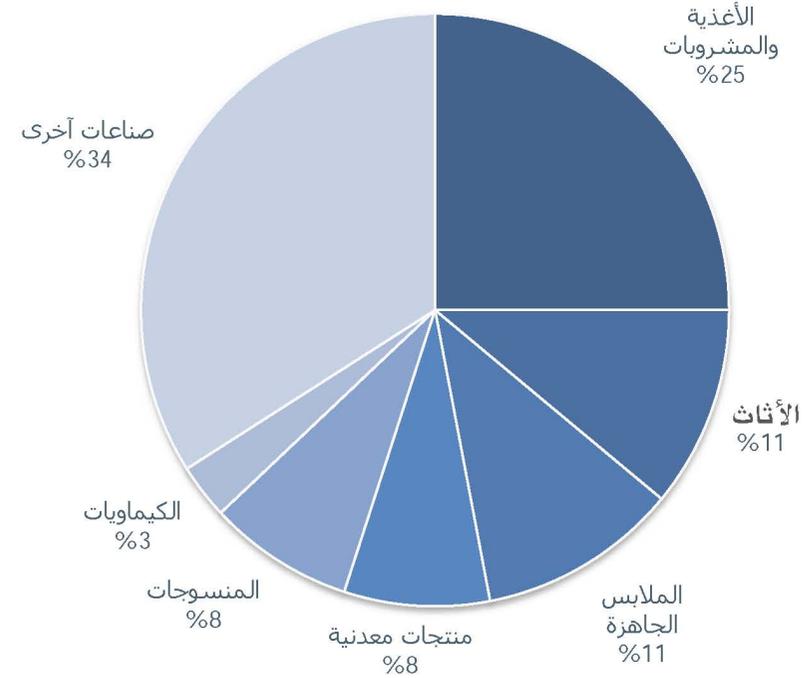
صناعة الأثاث من أكثر الصناعات من حيث العمالة والقيمة المضافة

صافي القيمة المضافة/الإنتاج الكلي



تتميز صناعة الأثاث بارتفاع نسبة القيمة المضافة، فنسبة صافي القيمة المضافة للإنتاج الكلي 51% مما يجعل الصناعة ثالث أكبر صناعة من حيث نسبة القيمة المضافة.

العمالة مقسمة بالقطاع الصناعي



تعد صناعة الأثاث من الصناعات كثيفة العمالة، فهي توظف 11% من إجمالي العمالة الصناعية في مصر مما يجعل قطاع الأثاث ثاني أكبر قطاع من حيث كثافة العمالة (تقدر نسبة العمالة لقطاع الأثاث بـ 13% من إجمالي العمالة الصناعية في حالة عدم احتساب عمالة قطاع البتروكيمياويات مع الصناعات)

التحديات والحلول المقترحة

التحديات و الحلول المقترحة

يواجه قطاع الأثاث العديد من التحديات، بعضها خاصة بالقطاع والتحديات الأخرى يعاني منها كل القطاع الصناعي.

والأهم أن كل التحديات لها حلول واضحة، إذا تم تنفيذها، ستعود بالإيجاب على الاقتصاد المصري وستساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف البرنامج الحكومي ٢٠١٥-٢٠١٩/٢٠٢٠.



يمكن تقسيم أهم التحديات الخاصة بصناعة الأثاث إلى إثنين على النحو التالي:

١. عدم اكتمال سلسلة القيمة المضافة، من غياب الابتكار وضعف القدرات التصميمية إلى انخفاض الإنتاجية وضعف القدرات التسويقية
٢. إنخفاض الصادرات المصرية للعديد من الأسواق المهمة، وأهمها الاتحاد الأوروبي، وعدم قدرتها على اختراق أسواق جديدة وتركزها بشكل كبير للبلدان العربية



أما التحديات العامة التي تواجه كل القطاعات الصناعية فهي العوائق الهيكلية والمؤسسية، ومنها صعوبة إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص، وندرة الأراضي الصناعية ووجود كبير للقطاع الغير الرسمي وصعوبة الحصول على التمويل اللازم والتعاملات البنكية للشركات الصغيرة والمتوسطة وقانون التأمينات على العمالة.

عدم اكتمال سلسلة القيمة المضافة

2 المواد الخام ومستلزمات الإنتاج

- تدني مستوى الخشب المستورد بسبب:
- غياب مواصفات قياسية للخشب المستورد
- غياب الوعي اللازم لتقييم جودة الخشب
- سوء تخزين الخشب وبدائية سلسلة الإمداد
- غياب أو ضعف جودة مستلزمات الإنتاج مثل الإسفنج والغراء والدهان والصبغ والخشب الحبيبي المصنعة محليا
- غياب الوعي للالتزام بالقوانين والضوابط البيئية

- تنفيذ برامج تدريب في قياس الجودة
- تشجيع الاستثمار في مصانع مستلزمات الإنتاج مثل الإسفنج والغراء والدهان والصبغ والخشب الحبيبي المصنعة محليا
- تطوير مواصفات قياسية للخشب المستورد
- إنشاء مراكز بيع ومخازن للمواد الخام في مدينة دمياط للآثاث حتى يستطيع صغار المصنعين شراء احتياجاتهم وضمان جودة عالية

- استكمال سلسلة القيمة المضافة لصناعة الأثاث وبالتالي نمو الاستثمارات الأجنبية في الصناعات التكميلية وخلق آلاف فرص العمل
- تحسن صورة المنتجات المصرية في الأسواق العالمية
- زيادة الصادرات المصرية وإنخفاض الواردات مما يسهم في تحسين الميزان التجاري
- زيادة القيمة المضافة في المنتجات المصرية من ٥١% لأكثر من ٦٠%

1 التصميم

- غياب الابتكار بسبب:
- ضعف القدرات التصميمية في القطاع
- نقص مقدمي خدمات تصميم في السوق
- عدم استخدام حلول التصميم التكنولوجية مثل CAD و CAM
- عدم تفعيل قانون حماية الملكية الفكرية

- العمل لتنفيذ خطة إصلاح شاملة للتعليم الفني والتدريب المهني، وأخذ الصناعات الواعدة مثل الأثاث في الاعتبار
- تنفيذ برامج تدريب في التصميم
- التوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية التي تقدم خدمات التصميم مثل مركز تكنولوجيا الأثاث بدمياط الذي يقدم أيضا خدمات التدريب وقياس الجودة ودراسات الجدوى
- الإهتمام بتشجيع الطلاب عن طريق تنفيذ مسابقات تصميم

- استكمال سلسلة القيمة المضافة لصناعة الأثاث وبالتالي:
- زيادة القيمة المضافة في المنتجات المصرية من ٥١% لأكثر من ٦٠%
- خلق فرص عمل في شركات التصميم
- استجابة صناعة الأثاث المصرية للتطورات في الذوق
- الاستفادة بخريجي كليات الفنون التطبيقية

التحديات



الحلول



النتيجة المتوقعة

عدم اكتمال سلسلة القيمة المضافة

4 التسويق والتوزيع والمبيعات

- ضعف القدرات التسويقية للشركات المصرية في الأسواق العالمية
- عدم وصول عدد كبير من المصنعين للأسواق الخارجية
- نقص في صالات العرض وقطاع تجزئة الأثاث داخل السوق المحلي
- ضعف القدرات التسويقية في السوق المحلي والذي يعطي ميزة تنافسية للواردات



- تنفيذ برامج تدريب في التسويق
- توفير خدمات التسويق الدولي لصغار المصنعين عن طريق تنفيذ حملات توعية بمنتجات الأثاث في الأسواق الدولية المستهدفة
- تنفيذ حملات تسويقية في الأسواق المستهدفة
- تقديم الدعم الفني والنقدي لتنفيذ المعارض الدولية في الأسواق المستهدفة
- العمل بشكل احترافي مع مكاتب تسويقيه لتغيير الانطباع السئ المعروف على المنتج المصري



- استكمال سلسلة القيمة المضافة لصناعة الأثاث وبالتالي نمو الاستثمارات الأجنبية في التجزئة وخلق آلاف فرص العمل
- تحسن صورة المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وبالتالي زيادة الصادرات المصرية وإنخفاض الواردات مما يسهم في تحسين الميزان التجاري

3 التصنيع

- إنخفاض الإنتاجية والكفاءة بسبب الاعتماد على الأساليب اليدوية بشكل بدائي
- وبة لإدارة عملية التصنيع
- نقص المهارات لتنفيذ الأعمال النهائية والتشطيب مثل التنجيد
- إنخفاض جودة التغليف



- تنفيذ برامج تدريب في إدارة سلسلة الإمداد وعملية التصنيع والتخزين والتشطيب
- دعم الورش والمصانع لميكنة بعض الوظائف
- تشجيع الاستثمار في شركات لنقل وتخزين الخشب
- تدريب وتطوير سلاسل الإمداد والتشطيب
- تطوير التصنيع والتشطيب في مدينة دمياط للأثاث
- الاستعانة بخبراء اجانب بمساعده الجهات الحكوميه لتطوير منظومه التنجيد والتشطيب و التغليف توجيههم على المصانع بشكل مباشر



- تضاعف معدل نمو الانتاج بالمقارنة مع المعدل المحقق من ٢٠١٥-٢٠١٠
- رفع جودة المنتجات المصرية وبالتالي زيادة الصادرات المصرية وإنخفاض الواردات مما يسهم في تحسين الميزان التجاري
- خلق المزيد من فرص عمل
- زيادة القيمة المضافة في المنتجات المصرية من ٥١% لأكثر من ٦٠%

التحديات



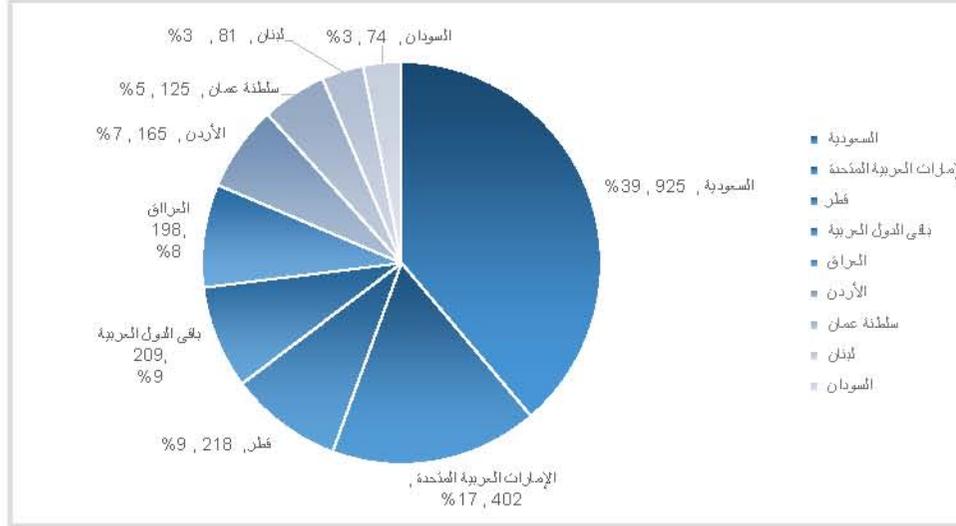
الحلول



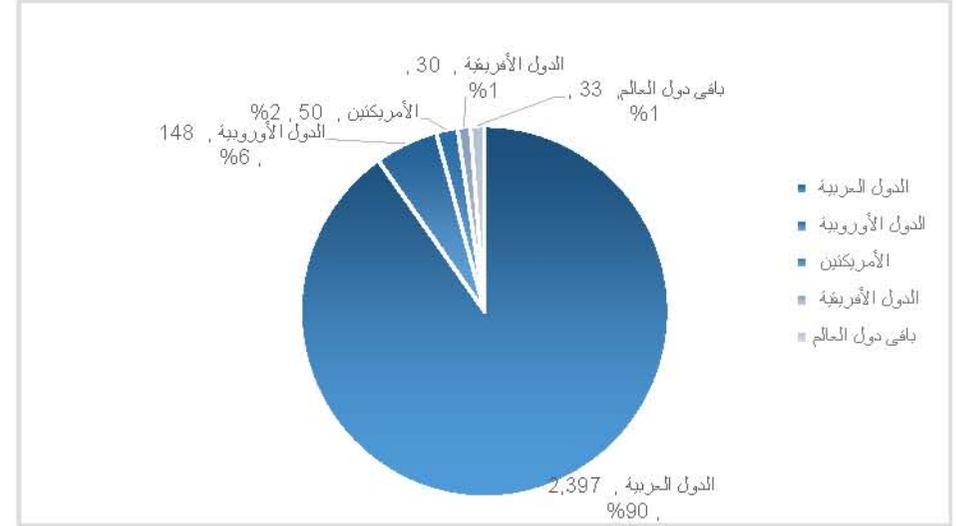
النتيجة المتوقعة

تركز الصادرات المصرية بشكل كبير في الأسواق العربية

الصادرات المصرية من الأثاث للدول العربية بالمليون جنيه 2015



الصادرات المصرية من الأثاث الى العالم بالمليون جنيه 2015



تتركز الصادرات المصرية بشكل كبير جداً للأسواق العربية، فنمت نسبة الصادرات للأسواق العربية من 78.6% في 2010 إلى 90% في 2015.

في المقابل، قلت نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من 14% إلى 6% خلال نفس الفترة. بدأت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي في التناقص من 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، ومن 2011 بسبب الاضطرابات في مصر، فخسرت الصناعة المصرية بعض الأسواق الهامة مثل إيطاليا.

تسبب عدم توفير برامج دعم لصادرات الأثاث المصرية بعكس المنافسين في الأسواق الدولية في ضعف قدرة المنتجات المصرية على المنافسة.

إنخفاض الصادرات المصرية للعديد من الأسواق المهمة

- عدم قدرة المصنعين الصغار من تلبية المتطلبات البيئية والاجتماعية المنصوص عليها في كثير من الأسواق العالمية
- النظرة السلبية للمنتجات المصرية من حيث الجودة
- نظام مساندة صادرات غير فعال
- انخفاض تنافسية المنتجات المصرية

- نقص المعلومات عن الأسواق المستهدفة والاتفاقيات التجارية المتاحة و إنخفاض جودة المواد الخام
- صعوبة إجراءات التصدير
- ضعف قدرات التصميم والنشيط
- عدم قدرة المصنعين الصغار من الحصول على الشهادات المطلوبة مثل ISO

تحديات عامة

- مقترح خاص لزيادة الصادرات للدول الأفريقية.
- إقامة معارض دائمة في أهم الأسواق التقليدية مثل السعودية، والامارات.
- استهداف أسواق جديدة وواعدة مثل الأسواق الأفريقية وخاصة كينيا
- دعم برامج تصميمات ومصممي الأثاث لزيادة القيمة المضافة للمنتج المصري.
- استغلال التطورات السياسية لمصلحة الصناعة المصرية، فمثلا استهداف السوق الروسي والعراقي لاستبدال المنتجات التركية هناك بعد الخلافات الأخيرة.
- الاستعانة بشركات متخصصة في الترويج والدعاية في الأسواق الدولية.

- إعداد خطة متكاملة المحاور لمدة خمس سنوات لزيادة صادرات القطاع تتضمن إعادة النظر في نظام مساندة الصادرات الحالي وذلك على النحو التالي:
- رد أعباء بنسبة معينة من إجمالي فاتورة التصدير
- صرف مستحقات الشركات المصدرة للاعوام السابقة
- صرف مستحقات الشركات كافة لحين الإنتهاء من فحص الجهات الرقابية اللازمة ووضع اليد على المخالفين (إن وجد)
- نظام المشاركة في المعارض الدولية وتنظيم المعارض المتخصصة في مصر.
- تنظيم البعثات الخارجية وبعثات المشترين.
- مساندة الدراسة التسويقية للأسواق المستهدفة.
- تطوير التصميم وأنواع الأثاث لتتوافق مع تطور الذوق العالمي



الحلول



- تحسن صورة المنتجات المصرية في السوق العالمي وزيادة الطلب
- زيادة الصادرات المصرية بمعدلات قد تفوق ٣٧٪ والذي تم تحقيقه من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤
- اختراق أهم الأسواق العالمية والأسواق الاستراتيجية الواعدة مثل أفريقيا

النتيجة المتوقعة

عوائق مؤسسية وهيكلية

صعوبة إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص

التحديات



الحلول



- تفعيل نظام الشباك الواحد.
- الحصول على الموافقات بالإخطار.
- الاستعانة بمكاتب اعتماد متخصصة لمراجعة اشتراطات الأمن والسلامة والبيئة للإسراع بالحصول على الموافقات والتراخيص.

ندرة الأراضي الصناعية

- الاتفاق مع هيئة التنمية الصناعية والمحافظات على توفير أراضى صناعية فى عدد من المدن الصناعية بعد التشاور مع مصنعى الأثاث لاختيار المدن الملائمة من النواحى اللوجيستية.
- إعطاء الأراضى الصناعية كحق انتفاع لمدة محددة حتى لا يتم بالتلاعب فى أسعار الأراضى.

ضم القطاع غير الرسمى

- تيسير إجراءات الحصول على سجل تجارى وصناعى دون تحديد حد أدنى لرأس المال.
- منح حوافز ضريبية خلال السنوات الخمس الأولى من صدور السجل التجارى ثم تحديد قيمة سنوية يتم تحصيلها من أصحاب الورش للخمس سنوات التالية.
- الإعفاء من سداد التأمينات الإجتماعية لمدة خمس سنوات.
- تسهيل إجراءات واشتراطات الأمن والسلامة لأن أغلب تلك الورش فى مناطق سكنية.
- توفير تمويل للتطوير وتحديث الورش متوافقة للانضمام للقطاع الرسمى

صعوبة حصول شركات الأثاث الصغيرة والمتوسطة على تمويل

- توفير برامج متخصصة فقط فى إتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة تيسير عملية الدورة المستندية للشركات للحصول على التمويل اللازم والبعد عن الروتين والبيروقراطية
- توفير برامج مساندة متعددة تضم المواد الخام ومدخلات الصناعة والتسويق وأيضاً الشحن (أسوة ببرامج مساندة تقدمها دول عديدة
- توفير برامج مساندة إضافية تساهم فى تواجد الشركات عالمياً من خلال المشاركة فى المعارض الدولية

النتيجة المتوقعة

- تحقيق هدف الحكومة وهو الوصول بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ١٥ مليار دولار بحلول ٢٠١٧/٢٠١٨
- تحسن مستوى مصر فى تقرير التنافسية العالمي وتقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال
- مضاعفة القدرات الصناعية والانتاجية
- تخفيض التكلفة الانتاجية
- زيادة حصيلة الدولة من الموارد الضريبية من خلال ضم القطاع غير الرسمى والوصول للمستويات الدولية
- خفض معدل البطالة إلى ٩٪ بحلول ٢٠١٧/٢٠١٨

التأثير المرجو من الإصلاحات

وبعرض ما سبق، يتبين أن قطاع الأثاث من أهم القطاعات الصناعية الواعدة في مصر، فهو يوظف ١١٪ من إجمالي العمالة الصناعية- ثاني أكبر قطاع صناعي من حيث العمالة- وتتميز منتجاته بارتفاع نسبة القيمة المضافة. كما أن صناعة الأثاث المصرية من أكثر الصناعات المؤهلة، أن تنافس في الأسواق الدولية لعدد من الأسباب وأهمها عراقة الصناعة في مصر، وغياب المنافسة في الشرق الأوسط (عدا تركيا) وإفريقيا، وتتميز الصناعة بإنخفاض تكلفة العمالة والنقل نسبياً وأيضاً مرونة الإنتاج من أجل التصدير للأسواق الخارجية

ولكن صناعة الأثاث – مثل القطاع الصناعي ككل- تواجه العديد من التحديات والتي تؤثر على نمو الصناعة وتنافسيتها، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى ثلاث مجموعات وهي عدم اكتمال سلسلة القيمة المضافة وانخفاض الصادرات للعديد من الأسواق المهمة والعوائق المؤسسية والهيكلية، وقد إقترح هذا التقرير حلول لهذه التحديات تساعد على نمو الصناعة ومن ثم زيادة التصدير. بتنفيذ الإصلاحات والحلول لمواجهة التحديات سالفة الذكر، سيسهم قطاع الأثاث بشكل فعال في تحقيق العديد من الأهداف الحكومية المعلنة في البرنامج ٢٠١٥/١٦-٢٠١٩/٢٠، فسيتم تحقيق مستويات نمو أكثر بكثير من ما تم تحقيقه منذ ٢٠١١. فبتنفيذ الإصلاحات المذكورة، من المتوقع أن يحقق قطاع الأثاث معدلات نمو أكبر من التي تحققت خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤ والتي شهدت اضطرابات سياسية واقتصادية وأمنية أثرت على معدلات الإنتاج والاستثمار والتصدير، وفي المقابل تأثرت مصر بفوضى الاستيراد وعانت من مشاكل مثل تزوير الفواتير والتهرب. إذا تم تنفيذ الإصلاحات –حتى إذا تمت تدريجياً- مع ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي، فنتوقع أن ينمو الإنتاج المحلي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ بأكثر من ١٠٠٪ في مقابل ٧٢٪ من ٢٠١١-٢٠١٥. وبالتوازي، نتوقع زيادة صادرات القطاع إلى حوالي مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، والعمالة لأكثر من ٦٠٠ ألف. يوضح الجدول التالي أهم النتائج المستهدفة من الإصلاحات المقترحة:

الوضع المرجو في 2020	الوضع الحالي	
2.4 مليار دولار	1.2 مليار دولار	الإنتاج المحلي
600+ ألف	430 ألف	العمالة
670 مليون دولار*	349 مليون دولار	الصادرات
1.92 مليار دولار	2.0 مليار دولار	الواردات
3.5 مليار دولار	2.8 مليار دولار	حجم السوق

يوضح الجدول التأثير الإيجابي عند تنفيذ المقترحات المشار إليها في هذا التقرير فتكون النتيجة على النحو التالي:

- زيادة الإنتاج المحلي بنسبة 100% وبالتالي إنخفاض الواردات
- زيادة حجم السوق بنسبة 25% وإستحواذ الإنتاج المحلي على نسبة 49% تقريباً من السوق المحلي وذلك عوضاً عن الوضع الحالي حيث تمثل نسبة الواردات 70% من السوق المحلي و يمثل الإنتاج المحلي 30% فقط.

* بالنسبة للصادرات المذكورة في الوضع المرجو هي طبقاً لتصور أداء الصادرات لقطاع الأثاث طبقاً لرؤية إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة الصادرة بتاريخ يناير 2016
** المصدر: دراسات المجلس التصديري للأثاث لأرقام الواردات طبقاً للوضع الفعلي للسوق.